قانون قدمه البراك والدقباسي والطاحوس والصيفي والمويزري

إنشاء مدينة سكنية للعسكريين غير الكويتيين

علي الدقباسي

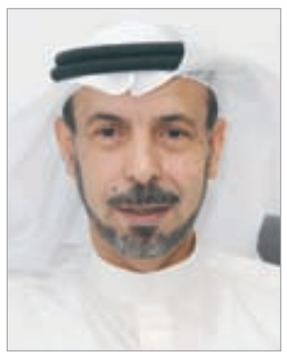
الصيفي مبارك الصيفي

شعيب المويزري

قدم النواب مسلم البراك وعلي الدقباسي وخالد الطاحوس والصيفي مبارك الصيفي وشعيب المويزري اقتراحا بقانون بشأن انشاء مدينة سكنية للعسكريين غير الكويتيين وجاء فيه:

مادة أولى: تتولى وزارة الدفاع إنشاء مدينة سكنية لاسكان العسكريين المنتسبين اليها من غير الكويتيين وذلك في الموقع الذي يتم تحديده بالاتفاق مع بلدية الكويت.

مادة ثانية: يراعى في انشاء المدينة السكنية المنصوص عليها في المادة السابقة ما يلي:

1 ـ الا يقل عدد الوحدات السكنية بها عن عشرة آلاف وحدة.

2 ـ تكون مساحة الوحدة السكنية 200 متر مربع ومن طابقين.

3 ـ توفير جميع المرافق العامة والبنية التحتية وعلى وجه الخصوص الخدمات الصحية والأمنية والتعاونية والترويحية والتعليمية.

4 ـ يكون الايجار الشهري للوحدة السكنية خمسين دينارا.

مادة ثالثة: يتم تنفيذ هذا المشروع خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، وتتولى وزارة الدفاع اجراءات التعاقد لتنفيذه ومتابعة هذا التنفيذ، مع مراعاة ما تقضي به القوانين واللوائح المعمول بها وعلى وجه الخصوص القانون رقم 37 لسنة 1964 في شأن المناقصات العامة، والقانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة المشار اليهما.

مادة رابعة: يقدم وزير الدفاع الى مجلس الامة تقريرا دوريا كل ستة اشهر عن المراحل التي تم انجازها في المشروع.

مادة خامسة: يصدر وزير الدفاع القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

مادة سادسة: تدرج المبالغ اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بالميزانية العامة للدولة اعتبارا من ميزانية السنة المالية 2011/2010.

المذكرة الإيضاحية: يخدم في السلك العسكري الكثير من غير الكويتيين اما من جنسيات خليجية او من غير محددي الجنسية وتم تخصيص مساكن شعبية لهم في الصليبية وتيماء وهي غير صالحة للسكن من حيث المساحة السكنية وطريقة بناء وتصميم المنزل.

لذا يجب بناء مدينة سكنية تتبع وزارة الدفاع تتكون من عشرة آلاف مسكن على ان يكون المسكن من طابقين على ارض مساحتها مائتا متر مربع ويكون لوزارة الدفاع تأجير المسكن للعسكري غير الكويتي مقابل ايجار رمزي يقتطع من راتبه وهو خمسون دينارا شهريا.

وتكون وزارة الدفاع مسؤولة عن بناء وتنفيذ هذا المشروع خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون على ان تقدم الوزارة تقريرا مفصلا بما تم انجازه في المشروع الذي تقوم بتنفيذه جهات القطاع الخاص طبقا للوائح والنظم المعمول بها في الدولة.

وبهذه المدينة السكنية نضع حلا جذريا للعاملين في الجيش من غير الكويتيين بتأجيرهم منازل سكنية مناسبة تتوافر بها جميع الخدمات الصحية والتعاونية والأمنية. لذلك اعد هذا الاقتراح بقانون ليبعث الطمأنينة في نفوس العسكريين غير الكويتيين ويشد من ازرهم في خدمة وحماية الوطن والمواطنين.

أطلق على اللجنة المالية لجنة الإنجاز لما أقرته من قوانين مهمة

الهارون: قانون الخصخصة ركيزة أساسية وعمود فقري للاقتصاد

العنجري: الخصخصة لا تشمل مؤسسات الدولة الخاصة بالجيش و«الداخلية» والموارد الطبيعية في باطن الأرض

أوضح وزير التجارة والصناعة احمد الهارون ان اللجنة المالية ناقشت امس بحضور الحكومة قانون الخصخصة المكون من 126 مادة، مشيرا الى ان هذا الاجتماع هو الثاني وكان الاجتماع الاول عبارة عن قراءة أولية للمقترحات المقدمة من النواب وطلبت الحكومة مهلة لدراستها وابداء الآراء حولها مكتوبة.

وأضاف الهارون عقب الاجتماع ان اللجنة بمناقشة هذا القانون تعكس رغبتها واهتمامها الكبيرين لإقرار القوانين المهمة، مؤكدا ان هذا القانون يعتبر ركيزة اساسية وعمودا فقريا للاقتصاد الذي انتظر هذا القانون منذ العام 1992 وتعاقبت عليه عدة مجالس.

وبيّن الهارون انه يطلق على اللجنة المالية الآن لجنة «الانجاز» لما أقرته من قوانين مهمة مثل سوق المال والخطة، آملا في الانتهاء من هذا القانون بأسرع وقت بعد صياغته قانونا.

وقال انه من المؤكد ان مجلس الأمة سيبدي الكثير من الملاحظات على هذا القانون عند مناقشته وستكون ملاحظات جديرة بالاهتمام، موضحا انه سيعقب هذا القانون قانون الشركات المكون من 265 مادة آملا اقراره ليكمل قانون هيئة سوق المال وتلك القوانين من شأنها ايجاد بيئة تشريعية مهمة للاقتصاد الكويتي آملا ان ترى هذه القوانين النور قريبا.

بدوره قال النائب عبدالرحمن العنجري ان قانون الخصخصة يضع الاطار العام والقواعد المتعلقة بموضوع الخصخصة.

ولفت العنجري الى انه لا يدخل في اطار الخصخصة مؤسسات الدولة الخاصة بالداخلية والجيش وايضا الموارد الطبيعية في باطن الارض وفيما عدا ذلك من الممكن ان يدخل في اطارها.

وأوضح العنجري ان هذا القانون سيتمخض عنه المجلس الأعلى للتخصيص، مشيرا الى انه ورد في تكوينه العديد من الاقتراحات بقوانين.

مؤكدا ان رئيس الوزراء سيكون رئيس المجلس الأعلى للتخصيص اضافة الى ثلاثة وزراء منهم المختصون بالتأكيد سيكون وزير الكهرباء والماء ووزير المالية أو وزير التجارة اضافة الى اثنين من ذوي الخبرة واثنين من القطاع الخاص.

أحمد الهارون

عبدالرحمن العنجري

وكشف العنجري انه مما لاشك فيه ان يشمل القانون وزارة المواصلات بالدرجة الأولى.

وبالنسبة لما يتعلق بالقطاع الصحي قال العنجري هناك مقترح مقدم يقضي بأنه متى وجد مستشفى ملكيته للدولة ليس هناك مانع من اجراء مناقصة عامة بشأن تخصيص الادارة، مبينا ان المشكلة الأساسية في القطاع الصحي الكويتي هي كيفية ادارة المستشفيات.

وعلى صعيد العلاقات الكويتية ـ العراقية اكد العنجري ان اجتماعا ضم اعضاء اللجنة البرلمانية المالية مع النائبة العراقية آلاء السعدون وآمال القاضي والوفد المرافق لهما، مشيرا الى ان الوفد العراقي عرض على اللجنة الفرص الاستثمارية بالعراق متناولين الحديث عن الاستثمارات في البنية التحتية والقطاع الزراعي والسكني وذلك في ضوء قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006.

وبين العنجري ان الجانب الكويتي تناول موضوع المياه مع الوفد العراقي الا ان الرد من الجانب العراقي كان بمنزلة المفاجأة عندما اكدوا ان تركيا اقامت بعض السدود التي بدورها اثرت على كمية المياه وبالتالي هم يفكرون حاليا في اعادة مياه شط العرب ثانية الى العراق بدلا من ان تصب في الخليج. وتابع العنجري مؤكدا على ان العلاقات الاقتصادية هي كفيلة بتخفيف التوتر السياسي بين البلدين، وأشار الى ان الجانب الكويتي طالب العراق بمزيد من الضمانات والالتزام بقرارات الأمم المتحدة. ونفى العنجري تقديم الجانب العراقي أي ضمانات الى الكويت في الاجتماع الذي شهدته اللجنة المالية البرلمانية امس.

وفيما يتعلق بموضوع الغاز اكد العنجري ان الجانب العراقي اوضح ان هناك كميات كبيرة جدا من الغاز في مدينة الأنبار وهو بحاجة الى مزيد من الاستثمار والذي من شأنه ان يطرح على مستوى الحكومات.

لافتا العنجري الى ان الوفد العراقي لم يبد استعداده فيما يتعلق بالغاز خاصة وانه تم طرح العديد من التصورات في هذا الشأن الا ان الرد العراقي لم يكن شافيا.

ثيتو نيابي جديد: لا لإسقاط ديون العراق أو استثمارها

موسى ابو طفرة ـ ماضي الهاجري
سامح عبدالحفيظ

جدد عدد من النواب رفضهم القاطع لمحاولات حلحلة قضية اسقاط الديون الكويتية على العراق عبر استثمارها، مؤكدين ان السداد اهم خلال هذه المرحلة خاصة بعد بوادر التعافي الواضحة في العراق وكون الموارد الطبيعية فيه كفيلة بسداد التزاماته الدولية تجاه الغير، حيث قال النائب فيصل المسلم ان اي كلام عن تحويل الديون الى استثمارات امر مرفوض لكونها تنقص من سيادة الدولة وتشجع الدول الاخرى على السير بذات النفس، مشددا انه سيتابع هذا الشأن وتطبيقه بكل الادوات الدستورية المتاحة له كنائب ممثل عن الامة.

وأكد النائب د.فيصل المسلم ان اي توجه لتحويل الديون العراقية الى استثمارات مرفوض تماما لان ذلك ينتقص من سيادة الكويت، وهذا تشجيع لدول اخرى ان تحذو النهج نفسه، وتابع: الواجب على الحكومة مطالبة العراق بتسديد الديون وسنتابع هذا الشأن بكل الادوات الدستورية ويبقى دستوريا مجلس الامة صاحب هذا الشأن.

وبهذا الصدد رفض النائب حسين مزيد ان يتم التعاون الحكومي في استحقاق الديون وسدادها للدولة من اي جهة كانت، موضحا ان لدى النواب موقفا ثابتا حول هذا الامر، مبينا ان الامر ينسحب كذلك على الديون الكويتية على العراق، وقال مزيد في تصريح خاص بـ «الأنباء» ان الرأي القاطع بهذا الشأن يأتي من اهمية استحقاق تلك الديون وان مسألة تعويضها امر حتمي لا جدال فيه، مشددا على ان غالبية النواب في المجلس يرفضون هذه الفكرة سواء باسقاطها عن العراق او بتحويلها الى استثمارات كبديل للسداد، موضحا ان العراق لديه من الموارد ما يعينه على الوفاء بالتزاماته الدولية.

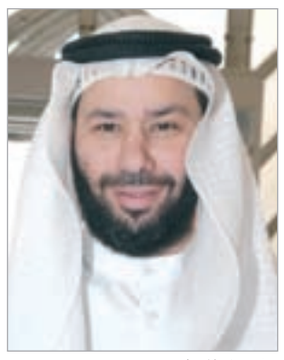
د.فيصل المسلم

حسين مزيد

د.ضيف الله ابورمية

د.معصومة المبارك

واضاف مزيد ان الاولى بالحكومة اعادة فتح المفاوضات مع شعبها بعد ان ردت مشروع قانون شراء المديونيات وهو القانون الذي جاء برغبة شعبية نابعة من تلمس النواب لآلام المواطنين الذي ارهقتهم الديون ناصحا الحكومة بعدم الهرولة للغير وتناسي الأهم وهم المواطنون الذين يعانون من ضيق الديون.

بدوره حذر النائب د.ضيف الله بورمية الحكومة من محاولة التفريط في الديون الكويتية على العراق تحت اضحوكة اسمها الاستثمارات مقابل الديون.

وقال بورمية ان الحكومة بدأت بالتنازل عن ديون العراق تحت ذريعة الاستثمار الخارجي داخل العراق، موضحا ان الحكومة تعلم جيدا ان احد ركائز الاستثمار في اي بلد هو توافر الأمن والعراق فاقد الأمن الداخلي، متسائلا كيف تستثمر الحكومة الكويتية في بلد أمنه على كف عفريت؟ موضحا حتى لو افترضنا ان العنصر الأمني توافر بالعراق الا ان عنصر الثقة لايزال مفقودا فكيف تثق الحكومة الكويتية في دولة لا تعترف بالاتفاقيات والمواثيق الدولية، مذكرا بان الأطماع العراقية بالكويت لم تكن في عهد صدام حسين فقط وانما كذلك الرؤساء الذين قبله حاولوا احتلال الكويت.

م.ناجي العبدالهادي

فيصل الدويسان

وأضاف بورمية يجب ان تعي الحكومة جيدا انه لا يجوز لها التصرف في المال العام كيفما تشاء وانه لا يجوز ان تتنازل الحكومة عن هذه الديون او تحويلها الى استثمارات الا من خلال مجلس الامة.

وقال بورمية ان التفرد الحكومي باتخاذ القرار بشأن ديون العراق ما هو الا دليل يضاف الى الادلة السابقة بأن الحكومة اصبحت لا تعير مجلس الامة اهتماما وتعتبره ادارة من ادارات مجلس الوزراء وكل ذلك بسبب من صفق خلف الطابور الحكومي ايام الاستجوابات.

وطالب بورمية بعض النواب المصفقين خلف الطابور الحكومي ومن يدور في فلكهم ان يعيدوا حساباتهم امام الشارع الكويتي، خصوصا ان الحكومة التي يهتفون باسمها ترفض شراء فوائد القروض وتتشدد في تحصيلها وفي المقابل تتهاون في الديون العراقية.

من جهتها قالت النائب د.معصومة المبارك ان التعويضات تحكمها القرارات الدولية اما الديون الكويتية على العراق فتحكمها العلاقات الثنائية، موضحة انه من حيث المبدأ لا غبار على ان يتم توظيف الديون في الاستثمار بالعراق شريطة تحقيق الاستقرار الامني لضمان الاستثمار.

وقال النائب م.ناجي العبدالهادي ان الكويت مقبلة على خطة تنموية مهمة وهي بحاجة الى جميع الجهود والطاقات والاموال ونقبل بالغاز العراقي كاستثمار مقابل الديون.

من جهته اوضح النائب فيصل الدويسان ان من الخطأ اعتبار مسألة الاستثمار مقابل الديون والتعويضات هو خدمة خالصة للعراق، ولكن غاية ما هنالك انها فكرة اقتصادية قد تجعلنا نربح اضعاف ما ننتظر من تحصيل الديون وفي ذلك رعاية لمصلحة الكويت.

لجنة البيئة تناقش التوصيات في شأن معالجة التلوث بـ «أم الهيمان»

ناقشت لجنة شؤون البيئة البرلمانية في اجتماعها امس التوصيات التي اعدتها لمعالجة قضية التلوث في منطقة علي صباح السالم (أم الهيمان سابقا) وفي مقدمتها تفعيل قانون الهيئة العامة للصناعة بشأن المصانع المخالفة.

وقال عضو اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح للصحافيين ان الاجتماع بحث مسودة التقرير الذي اعدته اللجنة بناء على تكليف مجلس الامة بشأن قضية التلوث البيئي في ضاحية علي صباح السالم، مضيفا انه تم ارجاء التصويت على التقرير الى اجتماع لاحق.

واضاف ان الاجتماع ناقش عددا من توصيات اللجنة في هذا الشأن لاسيما ان الهيئة العامة للبيئة لا تملك الصلاحيات لحل المشكلة سوى اغلاق المصانع المخالفة لمدة لا تزيد على اسبوع.

مسابقة جمعية أهالي الشهداء الأسرى والمفقودين الكويتية

بالتعاون مع جريدة الأنباء

أسئلة المسابقة
المجموعة رقم «1» تنشر من 6 فبراير وحتى 10 فبراير 2010

1 - في أي عهد من حكام الكويت تم بناء السور الأول ؟
❑ أ - عبدالله بن صباح بن جابر ❑ ب - مبارك الصباح ❑ ج - سالم المبارك الصباح

2 - من هو حاكم الكويت الذي أبرم اتفاقية الحماية مع بريطانيا في 1899؟
❑ أ - جابر المبارك الصباح ❑ ب - مبارك الصباح ❑ ج - أحمد الجابر الصباح

3 - متى وقعت معركة هدية ؟
❑ أ - 1915 ❑ ب - 1917 ❑ ج - 1910

4 - متى تم افتتاح مدرسة المباركية في الكويت ؟
❑ أ - 1911 ❑ ب - 1915 ❑ ج - 1917

5 - متى وقعت معركة الجهراء ؟
❑ أ - 1920 ❑ ب - 1925 ❑ ج - 1927

الاسم: _____
العنوان: _____
الرقم المدني: _____ تلفون: _____

شروط المسابقة:
- تتكون المسابقة من عشرين سؤالاً تم توزيعها إلى أربعة مجموعات، كل مجموعة تحتوي على خمسة أسئلة يتم نشرها من خلال كوبون يومي خاص، وتنشر كل مجموعة لمدة 5 أيام متتالية اعتباراً من تاريخ 6 فبراير 2010 كالتالي:
أ) مجموعة رقم 1 من 2/6 وحتى 2010/2/10 ب) مجموعة رقم 2 من 2/11 وحتى 2010/2/15
ج) مجموعة رقم 3 من 2/16 وحتى 2010/2/20 د) مجموعة رقم 4 من 2/21 وحتى 2010/2/25
ويعاد نشر جميع الأسئلة العشرون يوم 26 فبراير 2010.
- يجوز المشاركة بالكوبون الأخير والذي يحتوي على العشرين سؤالاً.
- يشترط الاجابة على الأسئلة العشرين من خلال الكوبونات الأصلية المنشورة وتوضع في ظرف واحد وترسل إلى المكان المخصص.
- يحق للمشترك إرسال عدد 5 ظروف فقط تحتوي على خمس إجابات باسم واحد.
- توضع الاجابات في الصندوق المخصص لها في مقر جمعية أهالي الشهداء الأسرى والمفقودين الكويتية الكائن في الجابرية ق 6 ش 111 قسيمة 28.
أو ترسل إلى العنوان التالي ص.ب - 27036 الصفاة - الرمز البريدي 13131 الكويت.
- أخر موعد لتسليم الإجابات هو الخميس 2010/3/11.
- يحق الاشتراك في المسابقة لجميع المواطنين والمقيمين وليس بالضرورة من أهالي الشهداء.
- سيتم الإعلان عن الفائزين من قبل الجمعية في موعد لاحق.
- يمكن الحصول على نسخ مجانية من أعداد جريدة الأنباء في مقر الجمعية بعد تاريخ 2010/2/26.
- الجوائز بمساهمة من شركة البترول الوطنية الكويتية KNPC

بلغت عشرات الملايين من الدولارات

الخنفور يسأل وزير المالية عن خسائر التأمينات الاجتماعية

وجه النائب سعد الخنفور سؤالا الى وزير المالية مصطفى الشمالي عن خسائر مؤسسة التأمينات الاجتماعية والتي بلغت عشرات الملايين من الدولارات وذلك نظير مساهمتها في صندوقين عقاريين خسرت فيهما نحو 5,7٪ من أموالها المستثمرة في الصندوقين.

وقال الخنفور في سؤاله «لقد أشارت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية في تصريح لرئيسها عقب الاجتماع مع المسؤولين في المؤسسة الى ان المؤسسة ساهمت بمبلغ 25 مليون دولار في صندوقين عقاريين بناء على عرض مقدم من الشركة الكويتية للمال، حيث كانت مساهمتها في الصندوق الأول تبلغ 10 ملايين دولار وفي الصندوق الثاني 15 مليون دولار، وبلغت الخسائر 70٪ في الصندوق الأول وعدم تسلم المؤسسة لباقي مستحقاتها من تصفية الصندوق الثاني»، وعليه يرجى الإجابة عن الاسئلة التالية:

ـ لماذا تم الاخذ بالعرض المقدم من الشركة الكويتية للمال دون غيرها؟ وهل قدمت دراسة بتلك الصفقة موضحة فيها نسبة الارباح التي سوف تأتي من هذه المساهمة للمؤسسة؟، إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بنسخ من تلك الدراسات والمراسلات التي تمت بين المؤسسة والشركة موضحا فيها الفترة الزمنية ما بين العرض المقدم والموافقة على الدخول في الصفقة؟

سعد الخنفور

ـ ما الكيان القانوني للشركة الكويتية للمال؟ ومن هم أعضاء مجلس إدارتها؟ وما المركز المالي للشركة؟ يرجى تزويدي بكل التفاصيل المؤيدة للرد ومستنداتها.

ـ لماذا لم يتم تمثيل المؤسسة بمجلس إدارة الصندوقين وبما يتناسب مع ملكية المؤسسة فيهما؟

ـ لماذا لم تقم المؤسسة بتحصيل أموالها في الصندوق الثاني الذي تمت تصفيته؟ وما أسباب تصفيته؟

ـ منذ متى تم تأسيس الصندوقين؟ وهل أدار القائمون عليهما صناديق أخرى سابقة؟ وهل قامت المؤسسة بمعرفة التفاصيل الدقيقة عن وضع القائمين على الصندوقين قبل الدخول في هذا النوع من الاستثمار؟ مع تزويدي بجميع التفاصيل المؤيدة للرد.

ـ ما الاستثمارات الخطرة التي دخلتها المؤسسة خلال السنوات الأربع الأخيرة؟ وهل قامت المؤسسة بتنفيذ توصيات النواب السابقة أثناء مناقشة ميزانياتها المتعلقة بتنويع الاستثمار؟ مع تزويدي بالمستندات المؤيدة للرد.

«الصحة»: ترميم الجهة الشرقية لـ «الصدري»

أجاب وزير الصحة د.هلال الساير عن عدد من الاسئلة البرلمانية التي وجهها له النائب سعد الخنفور الى وزير الصحة د.هلال الساير، وقال د.الساير: بالنسبة للسؤال الاول: لماذا لم يتم الربط بين مستشفى الصدري الجديد والقديم، واذا كانت هناك نية لربط المستشفيين فمتى يبدأ العمل بذلك، وما المدة المتوقعة للانتهاء من المشروع؟: ان مرحلة الربط بين مستشفى الامراض الصدرية ومستشفى القلب التخصصي الجديد في مرحلة الاعداد للتنفيذ بعد اعتماد المخططات اللازمة لعملية الربط ومن ثم تسليم الموقع للمقاول لبدء التنفيذ. وبخصوص السؤال الثاني: لماذا لم تتم صيانة وترميم الجهة الشرقية للمستشفى الصدري القديم كما هو معمول في الجهة الغربية للمستشفى من الداخل؟ قال: يتم حاليا ترميم الجهة الشرقية لمستشفى الامراض الصدرية القديم، وذلك بعد ان تم الانتهاء من صيانة باقي الاجنحة (ج3 وج5 وسكن اطباء الخفارة وقسم الشؤون الادارية). اما السؤال الثالث: ما المشاريع التي تعمل وزارة الصحة على تنفيذها حاليا، ومتى ينتهي العمل بها؟ فقد ارفقت الوزارة بيانا يوضح المشاريع التي يتم تنفيذها حاليا والتاريخ المتوقع لانتهاء كل مشروع. وبالنسبة للسؤال الرابع: ما المشاريع المستقبلية التي تزمع الوزارة تنفيذها، مع افادتي بتفاصيل كل مشروع والتاريخ المحدد للبدء به كل مشروع على حدة، اكدت الوزارة ان البيان المرفق يبين المشاريع التي يتم تنفيذها والمشاريع المستقبلية، سواء التي يتم تنفيذها من قبل وزارة الصحة او وزارة الاشغال ومبين به التاريخ المتوقع لانجاز كل مشروع على حدة. وبشأن السؤال الخامس بخصوص مستوصف الفردوس الجنوبي لم يتم افتتاحه من تاريخه على الرغم من عمل صيانة كاملة له قبل اكثر من سنة وانتهاء اعمال الصيانة، فما اسباب عدم افتتاحه حتى الآن وما التاريخ المحدد لافتتاحه؟ اجابت الوزارة: نحيطكم علما ان مركز الفردوس الصحي قد تم افتتاحه بتاريخ 2009/11/8 وتم استقبال المرضى والمراجعين به.